في السجدات وفي التلاوة يعينها لدفع المزاحم من سجدة الشكر والسهو تنبيه
تتميم عدد شرط صحة التحريمة الثامن كونها بلفظ العربية القادر عليها
في الصحيح الخامس ان لا يقرنها اولا بأكبر واتباع حركة الهاء للجلالة
خطأ لغة والاشد به الصلاة وكذا تسكينها العاشر ان يأتي بجملة تامة من
مبتدا وخبر الحادي عشر ان يكون بذكر خالص من ثنتا عشر ان لا يكون با
بسملة كما سيأتي الثالث عشر ان لا يحذف الهاء للجلالة الرابع عشر ان يأتي
بالهاء وهي وهو الاخفى في اللام الثانية فاذا حذفهم الخامس عشر ان لا
يترك التكبير بما يسنده فلا يصح شروعه لو قال الاكبر العالم بالمعدوم
والموجود او العالم باحوال الخلق لانه يشبه كلام الناس وذكر هذا الاخير
في البزازية وهذا مما توقف السبكي فيها لانها ظاهر وهم اراده قبله بحمي عاطفه
الحداد انها مامر وفضله ليس بمحظور ولا محصور ولا ممنوع ولا يشترط
التعيين في النفل ولو سنة المختار في الاصح وكذا التراويح عند عامة المشا
وهو الصحيح والاحتياط التعيين فينوي مراعيا سنيتها بالتراويح او سنة
الفجر ويفترض القيام وهو ركن متفق عليه في الفرائض والواجبات وحد
القيام ان يكون بحيث اذا مد يديه لا تنال ركبتيه وقوله في غير النفل
متعلق بالقيام فلا يلزم في النفل كما سنذكره ان شاء الله تعالى ويفترض
القراءة ولا تكون الا بما تعذر لقوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن
وهو ما زاد على قول الجمهور لسقوطها بالاضرورة عن المقتدي عندنا عن
المدرك في الركوع اجماعا وبالنفوذ كانت القراءة فرضا لو قرأ آية
قصيرة
مركبة من كلمتين كقوله تعالى ثم نظر خطاهر الرواية واما الآية التي من
كلمة كما ستأتي او حرف ص ن ق او حرفان حم طس او حروف حي سق
لم يجز فقد اختلف المشايخ والاصح انه لا يجوز بها الصلاة وقال الفقيه
وبه الصحيح الجواز قال ابو يوسف ومحمد المفروض قراءة اية طويلة او ثلا

من مشايخنا ان الملفوظ بالنية سنة بل هو بدعة السنة بل هو بدعة لمخالفة النبي عليه الصلاة والسلام
بل سنة بعض المشايخ لاختلاف الزمان وكثرة الشواغل على القلوب فيما
بعد زمن التابعين والخامس منها نية المتابعة مع نية اصل الصلاة
للمقتدي اما النية المشتركة فلما تقدم واما المخاصة وهي نية الافضل
فلما بالجمعة من فساد صلاة امامه لانه بالالتزام قد نوى فرض الوقت والا
فقد بالامام فيه او نوى الشروع في صلاة الامام ولو نوى الاقتداء به لا
عن قبل الاصح انه يجوز لانه جعل نفسه تبعا للامام مطلقا و
القعيدة انما تتحقق اذا صار يصليا ما صلاه الامام وقيل متى اشتغل بتغيير
الامام كما ساه عن نية الاقتداء والصحيح انه لا يصير مقتديا بمجرد الاشتغال
لانه متردد بين كونه للاقتداء او بحكم العادة وينبغي ان لا يعين الامام
خشية بطلان الصلاة بظهوره خلافه ولو ظنه زيدا فاذا هو عمرو فالاصح
كما لو خاطبه بانه زيد او عمرو وقيدنا بالمقتدي لانه لا يشترط نية الا
مامة للرجال بل للنساء والخناثى وطهارة البدن والثوب ومكان التحريمة تعيين الفرض
في ابتداء الشروع حتى لو نوى في صلاة شرع فيه ثم نسي فظنه تطوعا
فاتمه على ظنه تفوز فرضه فقط وكذا لعكسه يكون تطوعا ولا يشترط
نية عدد الركعات ولا خلاف تراجم المفروض شرط تعيين ما يصليه
كالظهر مثلا ولو نوى فرض الوقت صح الا في الجمعة ولو جمع بين نية فرض
ونفل صح المفروض لقوته عند ابي يوسف وقال محمد لا يكون داخلا في شيء
منها للتعارض ولو نوى نافلة وجنازة فهي نافلة ولو نوى مكتوبة
وجنازة فهي مكتوبة والسابع منها تعيين الواجب اطلقه فشمل قضا
نفل افسده والنذر والوتر وركعتي الطواف والعيدين لاختلاف
الاسباب وقالوا في العيدين والوتر ينوي صلاة العيد والوتر
من غير تقييد بالواجب لاختلاف فيه وفي سجود التلاوة لا يجب التعيين

في السجدات